



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



المنطقة العربية في ظل كوفيد-19: زيادة عدم المساواة في الثروة

E/ESCWA/CL2.GPID/2022/POLICY BRIEF.2



معدل نمو الثروة

من عام 2019 إلى عام 2020

↑
16.0%
العالم



↑
8.4%
المنطقة العربية



معلومات أساسية

منذ تفشي جائحة كوفيد-19، أصبحت المنطقة العربية أفقر نسبياً من المناطق الأخرى، وبقي نمو الثروة في بلدانها دون المعايير العالمية. ففي نهاية عام 2020، بلغ صافي الثروات الخاصة في المنطقة 6.4 تريليون دولار، في زيادة بسيطة قدرها 8.4 في المائة عما كان عليه في منتصف عام 2019، أي 5.9 تريليون دولار¹. في المقابل، ازدادت الثروة العالمية بنسبة 16 في المائة خلال الفترة نفسها.

1. بلدان المنطقة العربية المشمولة في الدراسة هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن. ولا تتوفر بيانات كافية حول دولة فلسطين والصومال.

التغير في مؤشر جيني لعدم المساواة في الثروة من عام 2019 إلى عام 2020

0.828 ← 0.874

المنطقة العربية

0.885 ← 0.889

العالم



وفي حين ضمت المنطقة 4.9 في المائة من سكان العالم، لم تشكل ثروتها سوى 1.5 في المائة من الثروة العالمية (ما يقدر بـ 6.4 تريليون دولار من أصل 418 تريليون دولار)، وذلك في تراجع عن نسبة 1.6 في المائة (5.9 تريليون دولار من أصل 361 تريليون دولار) في عام 2019.

تقلّصت ممتلكات معظم السكان في المنطقة، مقابل زيادة ثروات الأغنياء. ونتيجة لذلك، ازداد التفاوت في الثروة ازدياداً صارخاً. فقد حاز أغنى 1 و10 في المائة من سكان المنطقة 45 في المائة و81 في المائة من صافي ثروتها، على التوالي، مقابل 37 في المائة و75 في المائة فقط قبل الجائحة. وأصبح معدل نمو التفاوتات في المنطقة أعلى مما هو عليه على الصعيد العالمي. وفي حين سجّل مؤشر جيني لعدم المساواة في الثروة في المنطقة العربية ارتفاعاً ملحوظاً من 0.828 إلى 0.874، فبالكاد ارتفع من 0.885 إلى 0.889 على مستوى العالم.

أصحاب الملايين في المنطقة العربية

\$1.85
تريليون

2020



\$1.28
تريليون

2019



في عام 2020، كانت المنطقة تضم عدداً أكبر وأكثر ثراءً من أصحاب الملايين، مع امتلاك كلّ من هؤلاء الأفراد، في المتوسط، مبلغ 2.79 مليون دولار، أي أكثر بـ 20 في المائة مما كان يملكه في عام 2019 (2.33 مليون دولار). وبذلك يتحكمون، مجموعين، بـ 1.85 تريليون دولار من الثروة الإقليمية، أي أكثر بنسبة 44 في المائة مما كانوا يملكونه في منتصف عام 2019 (1.28 تريليون دولار). ومن أسباب ذلك أن عدد أصحاب الملايين في المنطقة في عام 2020 أصبح 662,000 مليونير، أي أكثر بنسبة 21 في المائة من عددهم المقدّر في منتصف عام 2019 (549,000 مليونير). في الواقع، يشكل أصحاب الملايين بين 1 في المائة و3 في المائة من السكان في الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية.

متوسط الثروة للفرد البالغ لدى النصف الأفقر من السكان في المنطقة العربية

\$770

2020



\$1,130

2019



في نفس الوقت، حدث تآكل كبير في الثروة لدى النصف الأفقر من السكان. فقد تراجعت ثروة الفرد الذي يقع في وسط سلم الثروة في المنطقة بمعدل 28 في المائة، وذلك من 3,500 دولار في منتصف عام 2019 إلى 2,500 دولار في نهاية عام 2020. ويعني ذلك أن هذا الفرد قد خسر أكثر من ربع ثروته أو مدّخراته، بالقيمة الاسمية، خلال السنة الأولى للجائحة. ولدى النصف الأفقر من السكان في المنطقة العربية، انخفضت الثروة بمقدار الثلث، من 1,130 دولاراً إلى بالكاد 770 دولاراً.

اتجاهات عدم المساواة في الثروة



إنّ نصف البلدان التي تسجل أعلى معدلات نمو عدم المساواة في الثروة عالمياً تقع في المنطقة العربية، وهي، بالترتيب التنازلي: البحرين والكويت وليبيا والجزائر والإمارات العربية المتحدة وموريتانيا واليمن وعمان. وفي عام 2019، كان بلدان عربيان اثنان فقط، هما لبنان والمملكة العربية السعودية، من البلدان العشرين الأكثر تأثراً بعدم المساواة في العالم. وفي عام 2020، ارتفع هذا العدد إلى ستة بلدان هي البحرين والإمارات العربية المتحدة واليمن والمملكة العربية السعودية وعمان والكويت.

تعطي هذه النتائج صورة مقلقة عن حالة واتجاهات توزيع الثروة في جميع أنحاء المنطقة العربية. فالاتجاهات الاقتصادية التي شهدتها المنطقة خلال الجائحة لم تصب في صالح الفقراء أو التنمية، بل أدت إلى تفاقم عدم المساواة. وفي الوقت نفسه، لم تكن استجابات الحكومات كافية ولا فعالة، وبقي الفقراء الأكثر تضرراً من الجائحة.

توصيات على مستوى السياسات

إنّ تركّز ثروات المنطقة في أيدي حفنة من السكان ينبغي أن يكون، في حد ذاته، جرس إنذار بشأن الحاجة الملحة إلى تجديد الحوار الإقليمي والوطني بشأن استراتيجيات النمو الشامل للجميع، وإلى اتخاذ الإجراءات اللازمة على مستوى السياسات.

وتدعو الإسكوا إلى اتباع نهج يقوم على اعتماد سياسات متكاملة وتنفيذ تدابير متأزرة، على النحو التالي:

2. إجراء إصلاحات ضريبية أكثر فعالية والاستفادة منها لتنفيذ وتوسيع البرامج الاجتماعية الأساسية. ونظراً إلى ضعف مرونة النظام الضريبي في المنطقة العربية مقارنة بالمناطق الأخرى التي تسجل نفس مستويات نصيب الفرد من الدخل، يجب تنفيذ برنامج للتحويلات المالية تكون له فوائد اجتماعية. ومن الضروري تنفيذ إصلاحات ضريبية في ظل ارتفاع الديون وتفاقم العجز في البلدان العربية. ولغاية الآن، اقتصرت تعبئة الإيرادات إلى حد ما على فرض الضرائب غير المباشرة غير المحايية للفقراء أو على توسيع القاعدة الضريبية. ومعظم الإصلاحات الضريبية في جميع أنحاء المنطقة لا تؤثر على الثروة، بل إنها تؤدي عادة إلى إثقال كاهل الفقراء والطبقة المتوسطة أكثر من الأغنياء.

1. العمل على توفير الحماية الاجتماعية وتقديم الإغاثة بوصف ذلك أساساً للحد من عدم المساواة. فخلال الأزمات، يسهل الأغنياء أن يحتفظوا بأصولهم أكثر من الفقراء لأن هؤلاء ربما يلجأون إلى بيع جزء كبير من أصولهم للاستمرار في الحد الأدنى من الاستهلاك، وذلك في غياب سياسات حماية اجتماعية كافية أو فعالة. ويفسر ذلك اتساع الفوارق بين الأغنياء والفقراء، وتقلص الثروات والممتلكات لدى الفقراء مقابل تضخمها لدى الأغنياء. ويستدعي ذلك إعادة النظر في نظم الدعم المالي للتخفيف من الارتفاع المحتمل في معدلات الفقر وتقليل آثاره غير المتناسبة على الشرائح السكانية المختلفة، وبرامج المشتريات العامة وخطط ضمان التشغيل هي أمثلة على الإجراءات التي يتعين على الحكومات اتخاذها في البلدان العربية المتوسطة والمرتفعة الدخل.



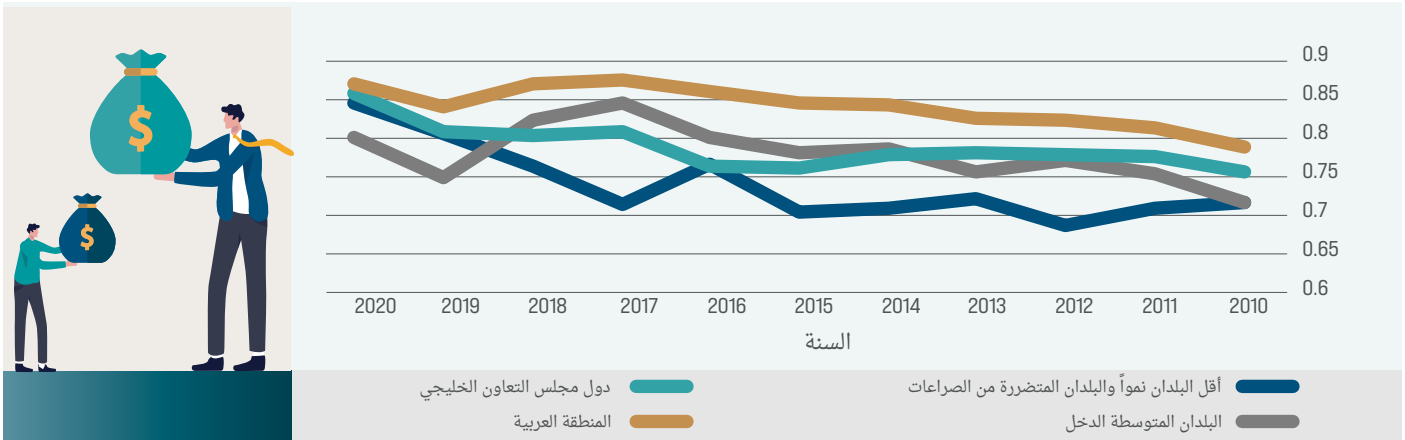
4 تنفيذ الإصلاحات المالية اللازمة، علماً أن نجاحها يتوقف على إرساء أسس الحكم الرشيد، وإجراء حوار اجتماعي شامل، لأن الإصلاحات المالية ليست مسألة

تقنية بحتة. ومن السهل وضع خطة للسياسة المالية واعتمادها تدريجياً، لكن نجاحها في نهاية المطاف يتوقف على كفاءة تَظُم الحوكمة، وكذلك الثقة في القطاع العام، والفعالية المؤسسية، وأطر المساءلة السليمة.

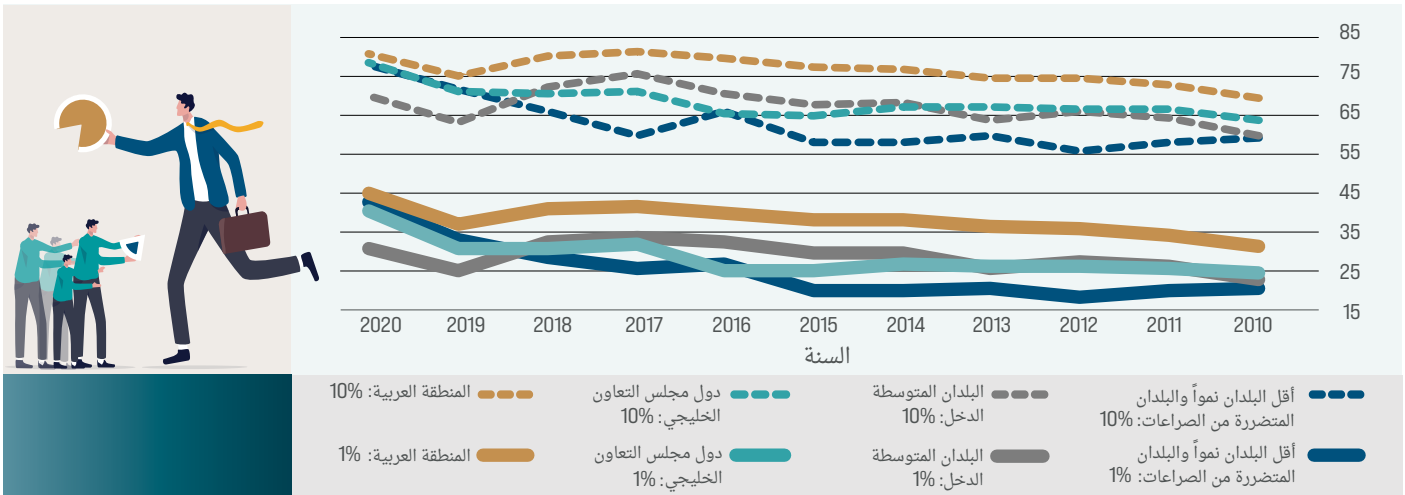
3 قيام السلطات الضريبية بوضع آليات للتحقق والإنفاذ من أجل سياسات إصلاح مالي لصالح الفقراء، مع التركيز على التخفيف من عدم الامتثال الضريبي. ويجب

معالجة قضايا التهرب الضريبي واستثناء الأصول غير المشروعة والممتلكات الخارجية. والسبيل الرئيسي لذلك هو مطالبة جميع الأفراد بتقديم إقرارات ضريبية، مما يتيح تقدير الممتلكات الخاضعة للضريبة. ومن شأن ذلك أن يعزز فعالية جهود الحد من الفقر، لأن وزارات المالية والشؤون الاجتماعية وغيرها يمكن أن تستهدف الثروة المتراكمة للأفراد، وليس فقط تدفقات الدخل. ومن شأن هذه التدابير أن تساعد واضعي السياسات على تأمين الحيز المالي اللازم لتمويل التكاليف الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة لهذه الأزمة المستمرة المتعددة الأوجه، من دون المسّ بالميزانيات العامة.

الشكل 1. مؤشر جيني، الاتجاه في الفترة 2010-2020



الشكل 2. أعلى حصص من الثروة، الاتجاه في الفترة 2010-2020 (نسبة مئوية)



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



رؤيتنا: طاقات وابتكار، ومنطقتنا استقرار وعدل وازدهار.

رسالتنا: بشفء وعزم وعمل، نبتكر، نتج المعرفة، نقدّم المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكل إنسان.

www.unescwa.org